

Distr.
GENERAL

S/1999/86
28 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لزامبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه، بناء على تعليمات حكومتي، نص البيان الصحفي الصادر عن وزارة خارجية جمهورية زامبيا في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (انظر المرفق).

وأكون ممتنًا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرافقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) همفري ب. كوندا
القائم بالأعمال المؤقت

المرفق

بيان صحفي صادر عن وزارة خارجية جمهورية زامبيا في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

تود حكومة جمهورية زامبيا أن تؤكد أنها تلقت في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ رسالة من حكومة أنغولا تزعم فيها أن لديها "معلومات موثوقة" تؤكد اشتراك السلطات الزامبية على نطاق واسع في الدعم السوفي وال العسكري المرسل إلى الدكتور سافيمبي داخل أنغولا بقصد إطالة أمد الحرب ومعاناة الشعب الأنغولي.

ووفقا للممارسة الدبلوماسية المعتادة، قامت وزارة خارجية جمهورية زامبيا في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، باستدعاء القائم بالأعمال لسفارة أنغولا كيما يفسر ادعاءات حكومته الخطيرة. وطلب من القائم بالأعمال كذلك أن يبلغ حكومته أن حكومة جمهورية زامبيا تطلب إتاحة المعلومات التي تضيد بتورط زامبيا والتي تزعم السلطات الأنغولية حيازتها لها حتى يمكن استقصاء تلك المعلومات.

ومنذ ذلك الحين، لم يرد أي رد من حكومة أنغولا. وبالتالي، استدعت وزارة الخارجية في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، مرة أخرى، القائم بالأعمال الأنغولي طلبا لأي إفادة عن الموعد الذي يمكننا أن تتلقى فيه المعلومات المشار إليها. وأفاد القائم بالأعمال أنه لم يتلق أي رد على الرغم من أنه أبلغ الرسالة إلى حكومته في عدة مناسبات.

وتود حكومة جمهورية زامبيا أن تبين أنه قد صدرت ادعاءات مماثلة في الماضي عن حكومة أنغولا. ففي خلال عام ١٩٩٨ حدث الاتهامات المستمرة الموجهة من أنغولا ضد زامبيا، حدث بالأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى الإضطلاع، على نحو مستقل، ببعثات تحقق في المناطق التي زعمت حكومة أنغولا أن زامبيا تنقل فيها الأسلحة إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). ومع ذلك فقد برأت كلتا المنظمتين زامبيا من تلك الادعاءات. وبالإضافة إلى بعثات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، اضطلع ببعثات تحقق عديدة قام بها فريق التفتيش المشترك بين أنغولا وزامبيا في العام الماضي. ولم تجد تلك البعثات أيضا أي دليل يدين زامبيا.

ومع ذلك، فقد لاحظت حكومة جمهورية زامبيا أن حكومة أنغولا وهي تنتظر ظهور أدلة على الادعاءات الأخيرة، قررت أن تصدر بيانا صحفيا يتهم "زامبيا وأوغندا ورواندا وتوغو وبوركينا فاصو و"بعض أفراد في نظام الحكم السابق في جنوب أفريقيا"، بتقديم الدعم للدكتور سافيمبي في عملية إعادة التسلیح. كما هددت حكومة أنغولا بأنها "ستشن حربا لا هوادة فيها ضد الدكتور سافيمبي وأعوانه."

إن حكومة جمهورية زامبيا لا تشعر فحسب بخيبة الأمل إزاء هذه الادعاءات، ولكنها ترى أن من المؤسف أن حكومة أنغولا لم تطرح المسألة في الأطر الثنائية التي أنشأها البلدان لمثل هذه الأغراض، أو من خلال الجهاز المعنى بالسياسة والدفاع والأمن في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهو الإطار دون إقليمي المختص. وما لم توجد "المعلومات الموثوقة التي تؤكد اشتراك زامبيا"، فإنه ليس لدى حكومة جمهورية زامبيا ما يدعوها للاعتقاد بوجود المعلومات المذكورة أو مصداقيتها. وفي هذا الصدد، فإن حكومة جمهورية زامبيا:

(أ) تطلب من حكومة أنغولا تقديم تلك "المعلومات الموثوقة" بروح حسن الجوار وإشاعة السلم في المنطقة دون إقليمية:

(ب) تطلب من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، بوصفها راعية السلم والأمن الدوليين، ومنظمة الوحدة الأفريقية، إيفاد مراقبين مستقلين لاستقصاء هذه الادعاءات استقصاء كاملا.

- - - - -